جامعة كربلاء/كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد
amernajar١٩٩٧@gmail.com

جامعة كربلاء/كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد
Munadhl.a@uokerbala.edu.iq

تحليل تطور هيكل الصادرات والميزان التجاري وبعض المتغيرات الاقتصادية الاخرى في اليابان للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠)

Analysis of the development of the structure of exports, the trade balance, and some other economic variables in Japan for the period (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

نور عبد الحسين محمد
Noor Abdul Hussein Muhammad

مناضل عباس الجواري
Munadhl Abbas Al-jowri

المستخلص:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على تحليل تطور هيكل الصادرات والميزان التجاري وبعض المتغيرات الاقتصادية الاخرى في اليابان للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠)، بهدف معرفة فيما اذا كان هذا التحسن او التدهور في هيكل الصادرات والميزان التجاري يعود إلى الانتعاش أو الانكماش في حجم بعض المتغيرات الاقتصادية او يعود الى عوامل اخرى، من خلال اجراء دراسة تحليلية لتبيين ذلك .

الكلمات المفتاحية: هيكل الصادرات، الميزان التجاري، اقتصاد اليابان .

: Abstract

The research aims to shed light on the analysis of the development of the structure of exports, the trade balance, and some other economic variables in Japan for the period (٢٠٠٤-٢٠٢٠), with the aim of determining whether this improvement or deterioration in the structure of exports and the trade balance is due to a recovery or contraction in the size of some economic variables or It

is due to other factors, through conducting an analytical study to clarify this.

Keywords: export structure, trade balance, Japanese economy.

المقدمة:

تعتبر الصادرات بل وتنويع هيكل الصادرات Export-structure) (من الركائز المهمة التي تعتمد عليها الدول للتأثير على متغيرات الاقتصاد الوطني والموازين الاقتصادية كالميزان التجاري , اذ يعد ذلك امراً ضرورياً لتحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة في البلدان الريعية احادية الجانب حيث يغيب التنويع الاقتصادي , وتعتبر الصادرات ذات اهمية كبيرة لتحقيق النمو الاقتصادي عن طريق احداث فائض في الميزان التجاري ورصيد البلد من العملة الاجنبية فهي المورد الرئيس للعملة الاجنبية والمحرك الاكبر للنمو الاقتصادي وقاطرة التنمية الاقتصادية , لذلك تدرك الكثير من الدول بان تنويع القاعدة الاقتصادية بشكل عام وهيكل الصادرات بشكل خاص من المسّلمات المهمة للسياسة الاقتصادية , للحد من مشاكل التصدير بل ودعم قطاع الصادرات وتحليل دقيق للعلاقة بين تنويع هيكل الصادرات ووضعية الميزان التجاري , والحل يكمن بالتوجه نحو تطوير القطاعات الاقتصادية المؤهلة اقتصادياً للمشاركة في قطاع التجارة الخارجية ومن ابرزها القطاع الصناعي وزيادة المساهمات النسبية لباقي القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

مشكلة البحث:

تأتي مشكلة البحث من خلال تفعيل العلاقة بين تنويع الصادرات وانعكاساتها على الميزان التجاري والانتفاع من ذلك اقتصادياً ، مما يعني مدى استطاعت اليابان من اعتماد توجهات اقتصادية صحيحة في سياسة التنويع الاقتصادي للصادرات للتأثير في وضعية الميزان التجاري والتجارة الخارجية

هدف البحث:

يهدف البحث الى بيان رؤية اقتصادية عن كيفية توطيد العلاقة بين تنويع هيكل الصادرات والميزان التجاري والاستفادة من ذلك في رسم السياسة الاقتصادية والتجارية .

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها :-

ان اعتماد مبدأ التنويع الاقتصادي للصادرات يمكن ان يؤدي الى تعزيز الميزان التجاري

ووضـع التجـارة الخارجيـة في اليابـان.

منهجية البحث:

لغـرض الوصـول الى الاهـداف والغايـات المنشـودة مـن البحـث تـم اعتمـاد المنهـج الاسـتنباطي لتوضيـح كل الجوانـب النظريـة للدراسـة ، والاسـلوب الوصفـي التحليـلي الـذي يسـاعد على تسـهيل المقارنـة بـين الواقـع النظـري للدراسـة والواقـع الميدانـي للاقتصـاد في اليابـان.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث :

اليابان هو البعد المكاني للبحث، والحدود الزمانية تشمل المدة(٢٠٠٤-٢٠٢٠).

هيكلية البحث:

للإحاطـة العلميـة بجوانـب البحـث تـم تقسـيمه إلى اربعـة مطالـب تليهـا اسـتنتاجات وتوصيـات وكمـا يـلي:

المطلب الأول: تنويع هيكل الصادرات (مفهومه ، اساليب تنمية هيكل الصادرات) .

المطلب الثاني: الميزان التجاري (المفهوم والاهمية).

المطلب الثالث: العلاقة بين هيكل الصادرات وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

المطلـب الرابـع: تحليـل تطـور هيـكل الصـادرات والميـزان التجـاري وبعـض المتغـيرات الاقتصاديـة الاخـرى في اليابـان.

المطلب الاول: هيكل الصادرات (مفهومه، اساليب تنمية هيكل الصادرات):-

اولاً: مفهومه :

تقليديـاً تعـد عمليـة تنميـة وتنشـيط القطـاع التصديـري في اي قطـاع او اقتصـاد معروفـة في مجـال التجـارة الخارجيـة مـن حيـث الاهـداف والفوائـد والادوات اذن لمـاذا تتفـوق دول وتتقاعـس دول اخـرى ؟ والاجابـة بشـكل بسـيط تكمـن في الادارة المتكاملـة وكفـاءة وفعاليـة اختيـار الادوات الملائمـة التـي تتناسـب مـع نمـط الاقتصـاد وقدراتـه وامكانياتـه وان كثـيراً مـن الـدول وخاصـة دول العالـم النامـي تسـعى جاهـدة الى تنميـة وتنويـع صادراتهـا مـن مختلـف السـلع والخدمـات مـن اجـل المسـاهمة في جلـب المزيـد مـن العملـة الصعبـة (foreign-currency) او تمويـل التنميـة لديهـا وذلـك بتبنـي العديـد مـن الاسـاليب المختلفـة وعـدم اقتصارهـا عـلى المـواد الخـام كالمحروقـات مثـلاً (سـليمان ، ٢٠١٧: ص٣٣).

ثانياً: الاساليب والسياسات (عيسى ، ٢٠٠٦: ص٥) :-

١ - سياسات الدعم والاعانات : فبالرغم من البعد الاساسي والرئيسي الذي تمارسه سياسات دعم الاعانات في تنمية الصادرات من قبل الحكومات الا ان استخدامها بدأ يتقلص تدريجياً نتيجة للجهود العالمية لتحرير التجارة الخارجية وانضمام الكثير من الدول الى المنظمة العالمية للتجارة W.T.O حيث تتمثل بأشكال الدعم المالي المباشر أو الاستثناءات الضريبية كالإعفاء من ضريبة الارباح والاعانات الخاصة بالمدخلات الوسيطة واعفاء مستلزمات الانتاج المستوردة أو تقديم القروض لتمويل الصادرات بأسعار فائدة رمزية أو الدعم غير المباشر كدعم خدمات المياه والكهرباء للأنشطة التصديرية وغيرها .

٢- السياسات الجمركية : اذ ان هنالك العديد من الاساليب والانظمة الكمركية التي تستخدم لتسهيل وتشجيع الانشطة التصديرية ومن اشهرها (عيسى ، مصدر سابق:ص٦) :-

أ - نظام الدر وباك (Drawback) : وهو نظام رد الرسوم الجمركية على مستلزمات انتاج السلع المصدرة لفترة زمنية معينة .

ب - نظام السماح المؤقت او الاعفاء التام للرسوم الجمركية على مستلزمات انتاج السلعة المصدرة exported-good.

ج - نظام الايداع : ويقصد به ايقاف تحصيل الرسوم الجمركية المقررة على مستلزمات انتاج السلع المصدرة لفترة زمنية محددة .

د - المناطق الحرة : يهدف انشاء المناطق الحرة الى تشجيع اقامة الصناعات التصديرية ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعلها جذابة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والاعفاءات, و برغم الانتشار الواسع لمثل هذهِ المناطق الحرة في الدول النامية في الآونة الاخيرة إلا أن مساهمتها في رفع مستوى التصنيع التصديري لاتزال محدودة وذلك لتركيز معظمها على انشطة التبادل التجاري حيث يتوقف نجاح المناطق الحرة بالإضافة إلى الاعفاءات والمزايا الضريبية وغير الضريبية التي تمنح للمستثمرين على جودة البيئة الاستثمارية التي تتطلب توفر متطلبات الاستثمار من بنى تحتية ومؤسسات وتنظيم اداري جيد ولكي تحقق المناطق الحرة التنمية المنشودة لقطاع الصادرات.

٣- السياسات التوجيهية : حيث تتمثل هذهِ السياسات في الاصلاحات والبرامج التي تهدف إلى خلق البيئة المواتية لتنمية قطاع الصادرات وتأتي اهمية مثل هذهِ السياسات من حقيقة إن السياسات التجارية والصناعية التقليدية لم تعد ملائمة لدعم القدرة التنافسية للصادرات

في الاسـواق الدوليـة امـام عولمـة الاقتصـادات وتحريـر التجـارة الخارجيـة .

٤ - السياسـات الاسـتراتيجية : تسـتخدم هـذهِ السياسـات التجاريـة والصناعيـة لتحقيـق أهـداف رفـع القـدرة التنافسـية للقطاعـات المحوريـة وتعزيـز الصـادرات في أطـار الحـد المسـموح بـه لبنود الاتفاقيـات التجاريـة الدوليـة بمـا فيهـا اتفاقيـات منظمـة التجـارة الدوليـة W.T.Oويمثـل هـذا الاسـتخدام في الربـط بـين الحوافـز المقدمـة وتخفيضـات ضريبيـة وائتمانيـة وخدمـات مصرفيـة وخدمـات في جانـب الصـادرات مـن حيـث النوعيـة ، كالحصـص السـوقية ,المحتـوى التقنـي والقيمة المضافـة A.V , وغيرهـا(احمـد ، ٢٠١٦: ص٩٨).

٥- تشـجيع الاسـتثمار : تسـعى بعـض الحكومـات لتوفـير بيئـة اسـتثمارية ملائمـة تسـاعد عـلى جـذب رؤوس الامـوال للاسـتثمارات في القطاعـات الاقتصاديـة المختلفـة بفـرض توسـيع وتطويـر القاعـدة الانتاجيـة في الاقتصـاد وقـد جـاء قانـون الاسـتثمار لبعـض هـذهِ الـدول ليمنـح اعفـاءات ضريبيـة وجمركيـة متعـددة لجميـع المشروعـات المقامـة(احمـد ، ٢٠٠١: ص٥٨) .

المطلب الثاني: الميزان التجاري (المفهوم والاهمية)

اولاً: مفهومه

يعـرف الميـزان التجـاري TB بانـه قيـاس الفـرق بـين قيمـة الصـادرات Exports والـواردات imports مـن السـلع الماديـة والخدمـات في بلـد مـا خـلال فـترة زمنيـة محـددة(صالـح، ٢٠٠٩: ص٧٧), ويمثـل الميـزان التجـاري نوعـاً مـن المعامـلات الجاريـة والمتمثلـة في المبـادلات مـن السـلع والخدمـات فـاذا زادت الصـادرات السـلعية عـن الـواردات السـلعية فإننـا نقـول ان هنـاك فائضـاً (excess) في الميـزان التجـاري امـا اذا زادت الـواردات عـن الصـادرات مـن السـلع فإننـا نقـول ان هنـاك عجـزاً(defict) في الميـزان التجـاري غـير انـه لا يمكـن القـول ان الفائـض في الميـزان التجـاري في صالـح البلـد او العجـز في الميـزان التجـاري في غـير صالـح البلـد ويرجـع ذلـك الى الظـروف الاقتصاديـة التـي يتحقـق في ظلهـا الفائـض والعجـز في الميـزان التجـاري(بـو شـعالة، ٢٠٢١: ص٣٩) . كمـا يعـرف الميـزان التجـاري بانـه عبـارة عـن عمليـات شراء وبيـع السـلع الماديـة(سـامي، ٢٠٠٧: ص٧٨٢) .وكذلـك يعـرف الميـزان التجـاري بانـه صفقـة منتظمـة تتمثـل في تبـادل البضائـع او السـلع ويمكـن ايضـاً تعريفـه عـلى انـه يمثـل الدخـل الصـافي للبلـد مـن الـواردات والصـادرات لان اسـعار التصديـر تكـون احيانـا مقومـة بالعملـة المحليـة بينمـا اسـعار الاسـتيراد مقومـة بالعمـلات الاجنبيـة(لاويـن، ٢٠٢١:ص٣٠) .

ثانيـاً: أهميتـه :يمكـن تلخيـص اهميـة الميـزان التجـاري في النقـاط التاليـة (لاويـن، مصدر سابق: ص٣١):-

-١ يعطي الميزان التجاري معلومات كافية حول مدى درجة الارتباط في الاقتصاد الوطني للبلد مع اقتصاديات العالم الخارجي

-٢ يساعد راسمي السياسات الاقتصادية والاقتصاد العالمي على ادارة شؤون البلاد كما يسمح بتقييم الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد خصوصاً على المدى القصير(short- run) .

٣- يساعد الميزان التجاري على قياس تنافسية البلد تجاه منافسيه حيث يدل الرصيد التجاري الايجابي للصادرات مثلاً على ان الصناعة كفؤة جداً وان الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة في المقابل فان الرصيد التجاري السلبي والمستمر يدل على عجز هيكلي وبنيوي للميزان التجاري بسبب الضعف التنافسي للصادرات وتحاول كل الدول تحقيق فائض لميزانها التجاري او على الاقل الوصول الى حالة التوازن عندما تتحقق حالة التساوي بين الواردات السلعية والصادرات السلعية للبلد (بوشعالة ، مصدر سابق: ص٣٩-٤٠) .

المطلب الثالث : العلاقة بين هيكل الصادرات وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية :-

تتناول هذه الفقرة العلاقة بين هيكل الصادرات وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى النحو الاتي :-

١- العلاقة بين هيكل الصادرات والنمو الاقتصادي : Economic- growth

حظيت دراسة هيكل الصادرات أهمية كبيرة في معظم ادبيات التجارة الدولية حيث عدت الصادرات الممول الرئيس لعملية النمو الاقتصادي وذلك عن طريق اسهام قطاع الصادرات بدور فعال في التأثير على الهيكل الانتاجي للبلد المصدر فضلاً عن اسهام الصادرات المتزايد في زيادة الدخل القومي حيث لا يمثل دور الصادرات في تامين النقد الاجنبي لأغراض الواردات والاستثمار فحسب بل انه يتمثل ايضاً في توفير الاسواق للسلع لتلبية الطلب

الاستهلاكي المحلي ففي الحالة الاولى توفر الصادرات منفذاً للفائض بينما تتيح في الحالة الثانية زيادة المدخرات المحلية لان الصناعات الاستهلاكية يمكن ان تعمل في كامل طاقتها دون حدوث زيادة مماثلة في الاستهلاك المحلي وبالنظر الى ان توسع الصادرات يعتمد بدوره على الاستثمار فان تحقيق عملية نمو مستدامة يتطلب وجود تفاعلات ديناميكية بين تراكم راس المال والصادرات والاستثمار كما ويستفاد البلد من توسيع الصادرات من خلال اقتصاديات الحجم حيث توفر للأسواق العالمية فرص بيع منتجات كثيرة وبكميات كبيرة لا تستطيع السوق المحلية استيعابها هذا فضلاً عن ان تنمية الصادرات تساعد البلد من

استيعاب التطورات التكنلوجية العالمية وبالتالي تؤدي الى تنمية بشرية بشكل سريع وزيادة النمو الاقتصادي نتيجة لذلك وان زيادة معدلات نمو الصادرات وتنويع هيكلها سيؤدي الى توفير العملات الاجنبية اللازمة للوصول الى مستويات اعلى من الواردات وهذه الواردات ستضمن سلع رأسمالية تسهم بشكل فعال في عملية النمو الاقتصادي فضلاً عن ان تنويع وتنمية الصادرات سيعمل على خلق استثمارات في قطاعات اقتصادية اكثر كفاءة تعمل على انتاج سلع ديناميكية كثيرة وقدرة تنافسية اكبر تنافس السلع الاخرى في الاسواق العالمية حيث ان الاثر التنموي لقطاع التصدير الحركي يعتمد بالدرجة الاساس على الروابط لذلك القطاع مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني وان غياب الروابط بين قطاع التصدير وبقية القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني تخلق اقتصاداً مزدوجاً مثال ذلك قطاعات التصدير المصدرة للمعادن(ممدوح ، ٢٠٠٧:ص٥٤-٥٦).

حيث يكون هذا القطاع جزيرة او جيب منعزلاً عن بقية اجزاء الاقتصاد الوطني وان الاليات التي تربط الصادرات بالنمو الاقتصادي وبعملية التصنيع في البلدان النامية يتفاوت حسب مرحلة التنمية التي وصلت لها تلك الاقتصادات ففي المراحل الاولى توفر الصادرات فرصة للبلدان النامية للوصول الى الاسواق العالمية ومنفذاً لامتصاص الفائض مما يسمح لها بان تستغل الموارد الطبيعية واليد العاملة المستخدمة استخداماً ناقصاً في السابق لإنتاج احجام اكبر من السلع الاولية التي يمكن تصدير الفائض منها وهذا يساعد الى حد بعيد في زيادة الدخل حتى عندما تكون القيمة المضافة A.V بالنسبة للعامل الواحد متدنية نسبياً كما انه يوفر النقد الاجنبي اللازم لأغراض الاستثمار والاستيراد اما الخطوة التالية فهي الشروع في عملية تنويع السلع وتجهيزها للتصدير الا ان الامكانات المتاحة للتعجيل في التنمية من خلال التنويع في القطاع الاولي هي امكانات محدودة حيث ان الاغلبية العظمى من هذه البلدان تتطلب عملية النمو الاقتصادي تحولاً في هيكل النشاط الاقتصادي في اتجاه السلع المصنعة وفي معظم البلدان يتم انشاء الصناعات التحويلية في البداية لإنتاج المنتجات التقليدية القائمة على الاستخدام الكثيف لليد العاملة وهي منتجات النوع الاول من الصادرات المصنعة ومع ارتفاع الدخل وامتصاص فائض اليد العاملة يؤدي ارتفاع تكاليف العمل ودخول منتجي منتجات منخفضة التكلفة الى تآكل تدريجي في القدرة التنافسية للعديد من الصناعات القائمة على الاستخدام الكثيف لليد العاملة وهذا يؤدي الى ارتقاء مستوى النشاط الصناعي من اجل انتاج مصنوعات اكثر تطوراً وهذا التحول في الانشطة الكثيفة الاستخدام لليد العاملة في اتجاه انشطة ذات استخدام اكثر كثافة للتكنلوجيا والمهارات يفسر نجاح عملية التصنيع في فترة بعد الحرب في شرق أسيا لاسيما اليابان وكوريا وتايوان(ممدوح، مصدر سابق:ص٥٧).

ويرى كل من (Caves,Watkins) ان نظرية الاستقرار وفرضية المنافذ تدعم النظرة التي تقول بان هناك تأثير ايجابي للتوسع في الصادرات على النمو الاقتصادي في حين يرى الاقتصادي (Kravis) ان النمو الاقتصادي تؤثر فيه العوامل الداخلية اكثر من العوامل الخارجية ومن ثم فهو يعتقد ان اثر الصادرات على النمو الاقتصادي ثانوي ولا يمكن ان يكون اساسي ومن الجهة الاخرى نجد ان ادبيات النمو الاقتصادي غنية بنماذج نمو الناتج من الصادرات منها ما يشير الى ان ما تشهده الصادرات من نمو سوف يؤدي الى التقليل من العجز في ميزان المدفوعات ومنه كلما ارتفع نمو الصادرات كلما ارتفع نمو الناتج دون ان يؤدي للاختلال في ميزان المدفوعات بصفة عامة فان هذه النماذج تجمع على ان التجارة الدولية تعتبر بمثابة اداة للنمو الاقتصادي في الاقتصاد الدولي القديم والحديث ويذكر (Thirlwall) الى ان اقطار كهونغ كونغ وكوريا الجنوبية وسنغافورة واليابان في وقتنا الحالي شهدت نهضة تنموية من خلال نمو صادراتها الصناعية بالإضافة الى ان هناك اتفاقاً بين المنظرين الاقتصاديين على انه في القرن التاسع عشر من القرن الماضي كانت الصادرات تعتبر بمثابة أداة نمو حيث لم يقتصر دورها فقط في التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية بل امتد دورها في نقل النمو الاقتصادي من قطر لآخر ومن قارة لأخرى فانتقال العمال ذوي المهارات المختلفة وراس المال من المناطق المكتظة بالسكان في اوروبا الى الاراضي الخالية تقريباً والغنية بالموارد الطبيعية في العالم الجديد ادى الى طلب سريع النمو جداً على الموارد الخام والغذائية ولاسيما من جانب انجلترا الصناعية والفقيرة في الموارد مع نمو سريع راسخ تقوده الصادرات واقتصاديات هذه الاراضي الجديدة وعليه كانت التجارة الدولية حقيقة أداة نمو في القرن التاسع عشر كما يؤكد كل من(Strout , Chener) انه لم يستطع اي قطر ان يحافظ على معدلات نمو للاقتصاد دون معدل نمو الصادرات لمدة زمنية طويلة وهنا نذكر تأكيد (Pearson commissio) على ان معدلات النمو للأقطار النامية كانت مرتبطة ارتباطاً قوياً بصادراتها منذ عام ١٩٥٠ (حايد ٢٠١٨: ص١٤٩) .

٢- العلاقة بين هيكل الصادرات وسعر الصرف :

وتقليدياً هناك ان علاقة وثيقة بين الميزان التجاري T.B واسعار صرف العملات داخل الاقتصاد الوطني لبلدان العالم فعندما ترتفع قيمة الصادرات مقارنة بالاستيرادات ستتجه قيمة العملة الوطنية للارتفاع ثم زيادة الطلب الخارجي او طلب الاجانب وبالتالي تكون اسعار البلد مرتفعة للأجانب مما يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي عليها فيحصل اختلال في الميزان التجاري وللعودة الى حالة التوازن لابد من تشجيع الاستيرادات من الخارج ، اما اذا تم تخفيض سعر صرف العملة الوطنية فسيؤدي ذلك الى توسع الصادرات وزيادة طلب الاجانب على السلع والخدمات الوطنية فيحصل اختلال ايضاً وينتج عن هذهِ الاختلالات

ارتفاع في الاسعار وضغوط تضخمية حيث يرتبط سعر الصرف بعلاقة موجبة وطردية مع الميزان التجاري فكلما كانت الصادرات اكبر من الاستيرادات كلما تحسن الميزان التجاري مما يؤدي الى زيادة احتياطي الدولة من العملات الاجنبية . حيث ان التقييم المرتفع لسعر الصرف يؤدي الى ضعف الحافز على الانتاج من اجل التصدير وذلك لان الصادرات تفقد قدرتها التنافسية وتصبح الواردات ارخص من انتاج السلع المحلية وخاصة بالنسبة للسلع التي تستورد بالسعر الرسمي . ويؤثر تقييم العملة على المركز التنافسي على الصعيد الدولي فيتغير سلوك المستهلك برغبته بالحصول على الواردات ذات السعر الارخص بدلاً من الصادرات المرتفعة الثمن مما يؤثر على ميزان المدفوعات ومعدل التبادل التجاري والاسعار المحلية والمركز التنافسي للدولة وانخفاض الكفاءة الاقتصادية وهروب رؤوس الاموال للخارج وبالتالي يكون التأثير سلباً على الاستثمار والاسواق المالية المحلية(دوحة ، ٢٠١٤:ص ٤٢-٤٧-٨٥).

وتأثر تغيرات سعر الصرف على ديناميكيات الاقتصاد الكلي فتقلبات سعر الصرف لها اثار على الصادرات والواردات والميزان التجاري فانخفاض قيمة العملة الوطنية يجعل اسعار الصادرات ارخص من اسعار الواردات اي جعل الواردات اكثر كلفة وبالتالي تحسين الميزان التجاري للبلد الذي تنخفض عملته ،حيث يعرف انخفاض قيمة العملة في الادبيات الاقتصادية بمعنى ((J- curve (Sajad , ٢٠٢١: P٧٢).

فعندما تكون اسعار الصادرات اكبر من اسعار الاستيرادات (اي مرونة الطلب للصادرات اكبر من الاستيرادات) معنى ذلك سعر الصرف يكون ذات معامل سالب مع الارتفاع في اسعار الصادرات لان الطلب عليها يقل ، اما اذا كانت اسعار الاستيرادات اكبر من اسعار الصادرات اي ان مرونة الطلب على الاستيرادات اكبر من الصادرات عندئذ يكون علاقة ذات ميل موجب مع سعر الصرف ، فيقل الطلب عليها ايضاً لارتفاع سعرها .ونلاحظ ان هناك ثلاث حالات وهي كالاتي(دوحه ، مصدر سابق:ص١٤٢) :

١ - اذا كانت مرونة الواردات + مرونة الصادرات = (١) فلا يوجد تغير في الميزان التجاري نتيجة تغيرات حاصلة في سعر الصرف .

٢ - اذا كانت مرونة الواردات + مرونة الصادرات> (١) يحصل تحسن في حالة الميزان التجاري شرط مارشال . (Marshall condition)

٣ - اذا كانت مرونة الواردات + مرونة الصادرات< (١) تغير سعر الصرف يؤدي الى تدهور الميزان التجاري .

حيث ان مرونة الطلب على الصادرات هي

حيث ان :-

: x الصادرات

: P سعر الصرف

ومعادلة مرونة الطلب على الاستيرادات هي :-

حيث ان :-

:M الاستيرادات

حيث ان تخفيض قيمة العملة هو لتحسين القدرة التنافسية للأسعار في الاسواق الخارجية لكن هذا الهدف لا يتحقق بسرعة ففي البداية يكون ذات اثار سلبية ويتحقق عجز في الميزان التجاري نتيجة ارتفاع اسعار الاستيرادات بعدها يتم احلال السلع المستوردة بسلع منتجة محلياً مما يسمح بتصحيح الخلل في الميزان التجاري .

المطلب الرابع: تحليل تطور هيكل الصادرات والميزان التجاري وبعض المتغيرات الاقتصادية الاخرى في اليابان

ان التطورات الاقتصادية في اليابان وخاصةً بعد الحرب العالمية الثانية وخلال مدة الاحتلال الامريكي بين عامي(١٩٤٥- ١٩٥٤) يمكن تقسيمها الى مرحلتين من التطور حصلت في الاقتصاد الياباني المرحلة الاولى هي مرحلة الاصلاح ووفقاً للرؤية الامريكية التي تميزت بسعي الولايات المتحدة الامريكية الى تدمير الاقتصاد الياباني لاسيما الصناعات اليابانية التي كانت داعمة للمجهود الحربي الياباني في اثناء الحرب العالمية الثانية واستهلت بفرض تعويضات حرب كبيرة جداً على اليابان للدول التي اكتوت بنار الامبريالية اليابانية بين عامي (١٩٣١- ١٩٤٥) والعمل على تفكيك البنى التحتية للاقتصاد الياباني وتحويلها الى جزء من تعويضات الحرب لتلك الدول لاسيما كوريا والصين بالإضافة الى ما شملته الاجراءات الاولية لقوات الاحتلال التي تمثلت بحل (زايباتسوا الكار تلات) الاقتصادية اليابانية الكبرى والمرحلة الثانية التي يمكن القول بانها البداية الحقيقية لإعادة بناء الاقتصاد الياباني بتأثير الحرب الباردة التي ادت الى تحول واضح في السياسة الامريكية تجاه اليابان تمثلت بالسماح بإعادة بناء الاقتصاد الياباني وارسال خبراء امريكيين لمساعدة اليابان بهذا الشأن بالإضافة الى تأثيرات الحرب الكورية وكيف استغل الساسة اليابانيين ذلك التحول من اجل اعادة بناء بلدهم والتأسيس لما سمي بالمعجزة اليابانية بعد عام ١٩٥٢ (علاء، ٢٠١٧: ص١٤١) .

وقامت اليابان منذ نهاية السبعينات من القرن الماضي بتنفيذ استراتيجيات اقتصادية وتجارية تعتمد على تعميق وزيادة الروابط الاقتصادية مع باقي الدول الاسيوية (قاسم، ٢٠٢٠: ص٨٨٢) .

وتشير معطيات جدول (١) ان الناتج المحلي الاجمالي GDP في اليابان قد ارتفع من ٤,١٥ تريليون دولار عام ٢٠٠٤ الى ٤,٣٠ تريليون دولار عام ٢٠٠٨ ثم انخفض الى ٤,٢٨ تريليون دولار عام ٢٠١٢ و ارتفع الى ٤,٤٨ تريليون دولار عام ٢٠١٦ حتى انخفض وصل الى ٤,٣٦ تريليون دولار عام ٢٠٢٠ وان السبب في ذلك هو استقرار وموثوقية ونمو الانشطة الاقتصادية في الدولة وهذه الزيادة الملحوظة بمعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي يعود الى زيادة الانتاجية وتشغيل اغلب المنشأة الصناعية وكذلك استقرار الاوضاع الامنية والاقتصادية داخل البلد وانخفاضه في السنة الاخيرة هو بسبب جائحة كورونا.

جدول (١) بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في اليابان بالأسعار الثابتة بالدولار الامريكي للمدة(٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي تريليون دولار	معدل النمو السنوي%	نصيب الفرد من الناتج دولار	معدل النمو السنوي%	خزين راس المال	معدل النمو السنوي%	التضخم الاقتصادي%	معدل النمو السنوي%	البطالة %	معدل النمو السنوي%
٢٠٠٤	٤,١٥	=	٣٢٥١٥,١٠	=	١,١٤	=	٠,٠٠	=	٤,٧٠	=
٢٠٠٥	٤,٢٣	١,٩٢	٣٣٠٩٨,٥٠	١,٧٩	١,١٧	٢,٦٣	-٠,٣٠	٠	٤,٤٠	-٦,٣٨
٢٠٠٦	٤,٢٩	١,٤١	٣٣٥٣١,٥٠	١,٣٠	١,١٧	٠	٠,٢٠	١٦٦	٤,٣٠	-٤,٥٤
٢٠٠٧	٤,٣٥	١,٣٩	٣٣٩٩٠,٠٠	١,٣٦	١,١٦	-٠,٨٥	٠,١٠	-٥٠	٣,٩٠	-٧,١٤
٢٠٠٨	٤,٣٠	-١,١٤	٣٣٥٥٧,٦٠	-١,٢٧	١,١٢	-٣,٤٤	١,٤٠	١٣٠٠	٤,٠٠	٢,٥٦
٢٠٠٩	٤,٠٥	-٥,٨١	٣١٦٥١,١٠	-٠,٥٨	٠,٩٤٢	١٥,٨٩	-١,٤٠	٢٠٠	٥,١٠	٢٧,٥
٢٠١٠	٤,٢٢	٤,١٩	٣٢٩٤٢,٢٠	٤,٠٧	٠,٩٧٠	٢,٩٧	-٠,٧٠	-٥٠	٥,١٠	٠
٢٠١١	٤,٢٢	٠	٣٣٠١١,١٠	٠,٢٠	٠,٩٩٩	٢,٩٨	-٠,٣٠	-٥٧,١٤	٤,٦٠	-٩,٨٠
٢٠١٢	٤,٢٨	١,٤٢	٣٣٥١٨,٤٠	١,٥٣	١,٠٣	٣,١٠	٠,٠٠	-١٠٠	٤,٤٠	-٤,٣٤
٢٠١٣	٤,٣٦	١,٨٦	٣٤٢٣٩,٩٠	-٢,١٥	١,٠٦	٢,٩١	٠,٣٠	٠	٤,٠٠	-٩,٠٩
٢٠١٤	٤,٣٨	٠,٤٥	٣٤٣٨٦,٩٠	٠,٤٢	١,٠٨	١,٨٨	٢,٨٠	٨٣٣,٣	٣,٦٠	-١٠
٢٠١٥	٤,٤٤	١,٣٦	٣٤٩٦٠,٦٠	١,٦٦	١,١٢	٣,٧٠	٠,٨٠	-٧١,٤	٣,٤٠	-٥,٥٥
٢٠١٦	٤,٤٨	٠,٩٠	٣٥٢٤٢,٢٠	٠,٨٠٥	١,١٣	٠,٨٩	-٠,١٠	-١١٢,٥	٣,١٠	-٨,٨٢
٢٠١٧	٤,٥٥	١,٥٦	٣٥٨٦٢,٠٠	١,٧٥	١,١٥	١,٧٦	٠,٥٠	-٦٠٠	٣,٨٠	٩,٦٧
٢٠١٨	٤,٥٨	٠,٦٥	٣٦١١٧,٢٠	٠,٧١	١,١٦	٠,٨٦	١,٠٠	١٠٠	٣,٥٠	-١٠,٧١
٢٠١٩	٤,٥٧	-٠,٢١	٣٦٠٨١,١٠	-٠,٠٩	١,١٧	٠,٨٦	٠,٥٠	-٥٠	٢,٣٠	-٨
٢٠٢٠	٤,٣٦	-٤,٥٩	٣٤٥٥٦,٤٠	-٤,٢٢	١,١١	-٥,١٢	٠,٠٠	-١٠٠	٣,٨٠	٢١,٧٣

-المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

وتشير معطيات جدول (٢) ان الصادرات EX ارتفعت من ٧٥٦,٣٤ بليون دولار عام ٢٠٠٤

الى ١٠٨٠ بليـون دولار عـام ٢٠٠٨ ثـم الى ١١٤٠ بليـون دولار عـام ٢٠١٢ والى ١٠٨٠ بليـون دولار عـام ٢٠١٦ حتـى وصلـت الى ١٠٧٠ بليـون دولار عـام ٢٠٢٠ والسـبب في ذلـك الارتفـاع هـو اعتمـاد اسـاليب ومناهـج وسياسـات لتنميـة الصـادرات مثـل سياسـة الدعـم والاعانـات وغيرهـا و تدريـب المهـارات والقيـام بإصلاحـات وبرامـج تهـدف لتطويـر الانتـاج واعفـاء الرسـوم والضرائـب عـلى سـلع الانتـاج المصـدرة داخـل البلـد , وكمـا موضـح في الشـكل البيانـي الاتـي :-

شكل (١)

التمثيل البياني لمعدل النمو السنوي للصادرات في اليابان للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

المصدر من عمل الباحثة اعتماداً على جدول (٢)

امـا الاسـتيرادات MX فقـد ارتفعـت مـن ٥٦٤,٤٥ بليـون دولار عـام ٢٠٠٤ الى ٩٢٧,٨٥ بليـون دولار عـام ٢٠٠٨ ثـم ارتفـع الى ١٠٧٠ بليـون دولار عـام ٢٠١٢ والى ١٠٧٠ بليـون دولار عـام ٢٠١٦ حتـى وصلـت الى ٩٠٠,١٧ بليـون دولار عـام ٢٠٢٠ والسـبب في ذلـك الارتفـاع المسـتمر يعـود لعـدة اسـباب منهـا عـدم تفعيـل قوانـين التعريفـة الكمركيـة وحمايـة المسـتهلك والتنافسـية ومنـع الاغـراق السـلعي فهـذه غـير مطبقـة بشـكل فعـلي ممـا ادى الى ارتفاعهـا عـلى مـدار هـذه السـنوات وعـدم خضـوع هـذه السـلع للسـيطرة النوعيـة, وكمـا موضـح في الشـكل البيانـي الاتـي :-

شكل (٢)

التمثيل البياني لمعدل النمو السنوي للاستيرادات في اليابان للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠)

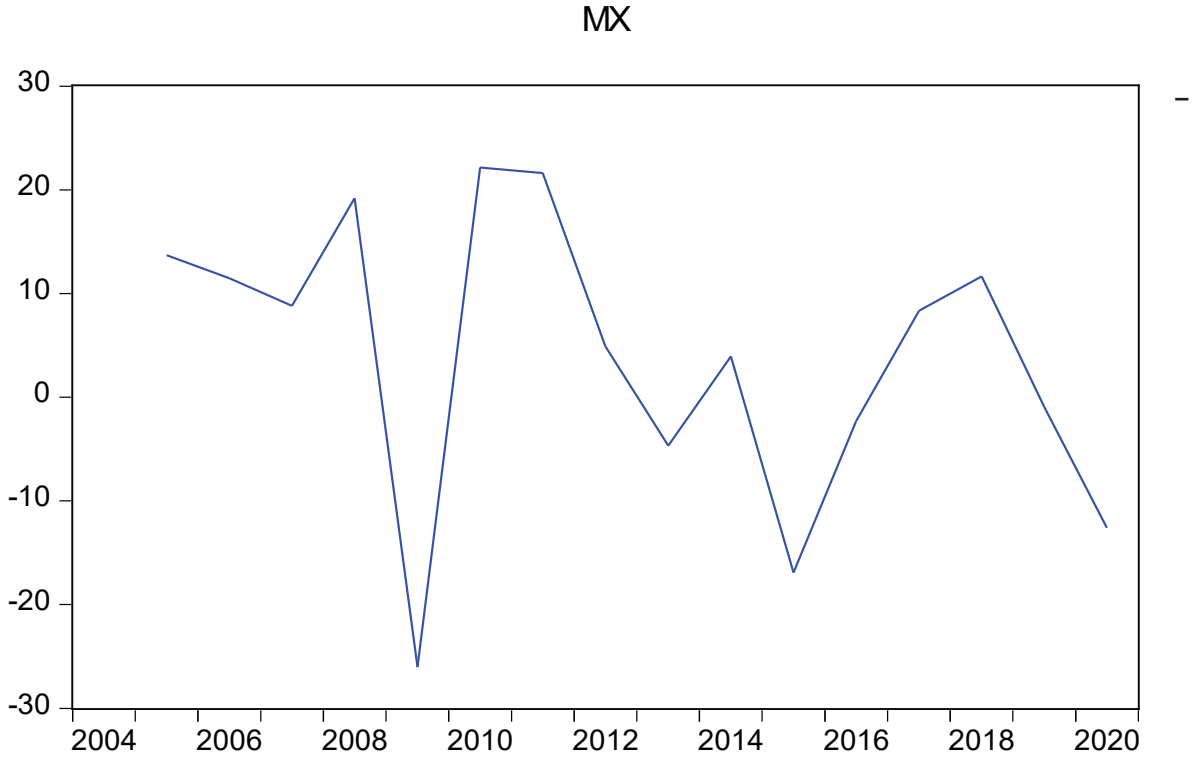

المصدر من عمل الباحثة اعتماداً على جدول (٢).

وعلى صعيد السلع الغذائية GF فقد ارتفعت الى ١١ بليون دولار عام ٢٠٠٨ ثم الى ١١ بليون دولار عام ٢٠١٢ والى ١٠ بليون دولار عام ٢٠١٦ حتى وصلت الى ١١ بليون دولار عام ٢٠٢٠ والسبب في ذلك الارتفاع المستمر هو وجود حكومة قادرة على توفير حماية للمنتج المحلي وتوفير الدعم ومنع دخول السلع الزراعية من الخارج وتنظيم العرض والطلب في الاسواق الزراعية وتوفير سياسة تحديد الاسعار للسلع من اجل حماية الطبقات الضعيفة من جشع التجار ووجود جهاز رقابي حقيقي ومستقل لأسعار السلع الزراعية ليقطع الطريق امام التجار والموردين من استغلال المواطن والتحكم في الاسعار وفرض ضرائب ورسوم على المنتجات الزراعية التي تعد منافسة للسلع المنتجة محلياً حيث ان دخول المنتجات بأسعار مرتفعة تحقيق موارد نقدية يمكن تحويلها لدعم القطاع الزراعي وزيادة المنتج المحلي ،وكما موضح في الشكل البياني الاتي:-

شكل (٣)

التمثيل البياني لمعدل النمو السنوي للسلع الغذائية في اليابان للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

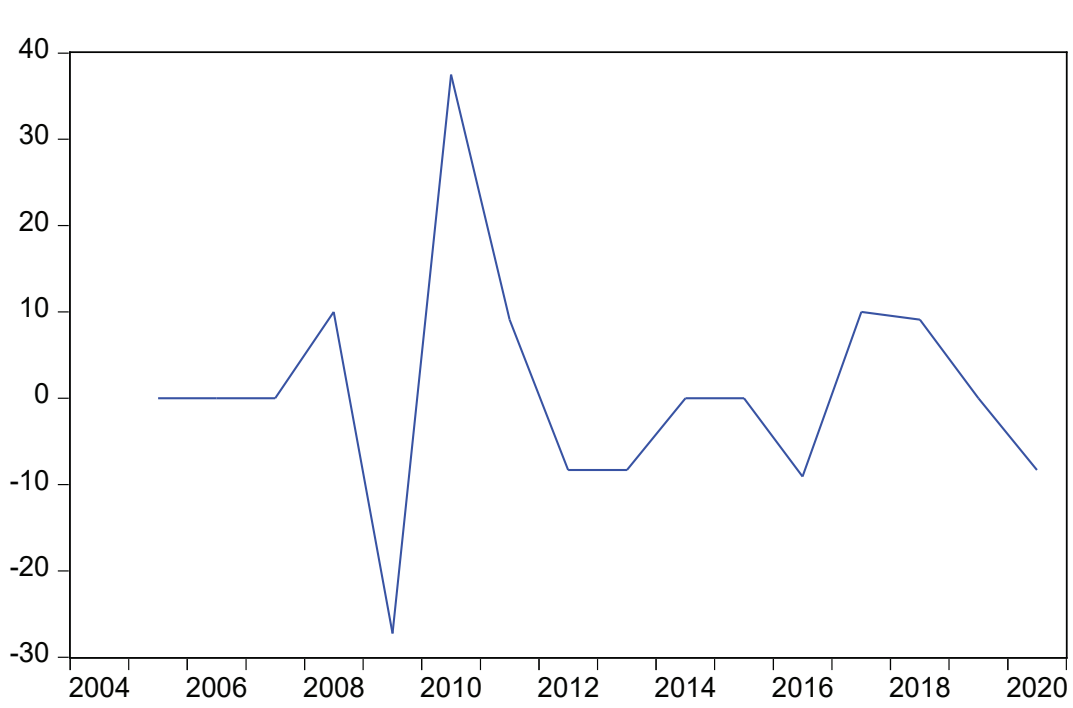

المصدر من عمل الباحثة اعتماداً على جدول (٢) .

اما على صعيد السلع التكنولوجية GTفقد ارتفعت من ١٣٩ بليون دولار عام ٢٠٠٤ الى ١٢٧ بليون دولار عام ٢٠٠٨ ثم ارتفع الى ٩٢٠ بليون دولار عام ٢٠١٢ والى ٨٦٦ بليون دولار عام ٢٠١٦ حتى وصلت الى ٩٥٢ بليون دولار عام ٢٠٢٠ والسبب في ذلك الارتفاع هو حدوث طفرة في معدات الاتصال والحوسبة والمعالجة وتخزين البيانات عن بعد اضافة الى العمل في المنزل بسبب فيروس كوفيد- ١٩ ولذلك عانت تجارة الاحذية والامتعة والبترول بينما انتعش شحن الاثاث ومعدات التمارين والالعاب والانفتاح والتطور الاقتصادي على البلدان وغيرها من الاسباب, والشكل البياني الاتي يوضح معدل النمو السنوي للسلع التكنولوجية في اليابان وكما يلي :-

شكل (٤)

التمثيل البياني لمعدل النمو السنوي للسلع التكنولوجية في اليابان للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

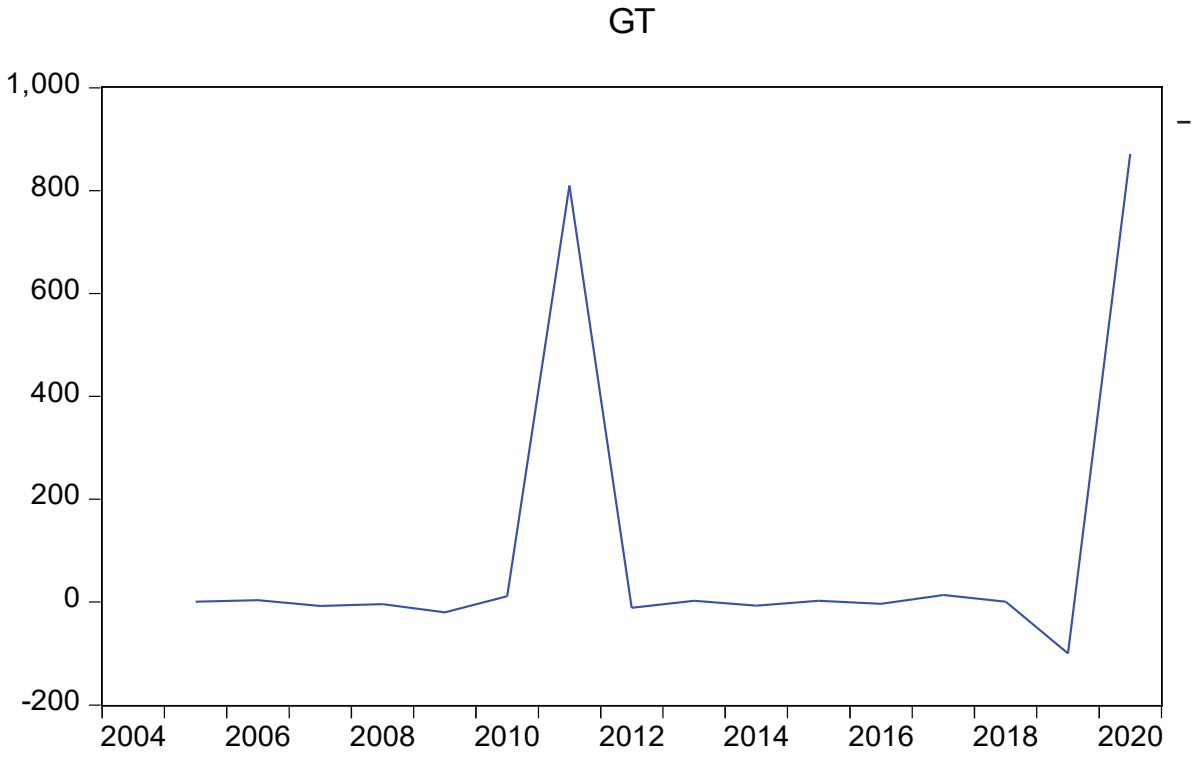

المصدر من عمل الباحثة اعتماداً على جدول (٢)

وفيما يخص صعيد الميزان التجاري TB فقد ارتفع من ١٩٠ بليون دولار عام ٢٠٠٤ ثم الى ١٥٢ بليون دولار عام ٢٠٠٨ ثم انخفض الى ٧٠ بليون دولار عام ٢٠١٢ ثم الى ٢٢٠ بليون دولار عام ٢٠١٦ حتى وصل الى ١٧٠ بليون دولار عام ٢٠٢٠ والسبب في ذلك الارتفاع في البداية ثم الانخفاض في النهاية هو انه في البداية كان هناك فائض في الميزان التجاري فكان يزداد لزيادة الصادرات السلعية عن الواردات السلعية بينما في عام ٢٠١٦ انخفض لوجود عجز حصل في الميزان التجاري واستمر انخفاضه لاستمرار العجز اي ان الواردات السلعية هي الغالبة على الصادرات السلعية وكما موضح في الشكل البياني الاتي :-

شكل (٥)

التمثيل البياني لمعدل النمو السنوي للميزان التجاري في اليابان للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

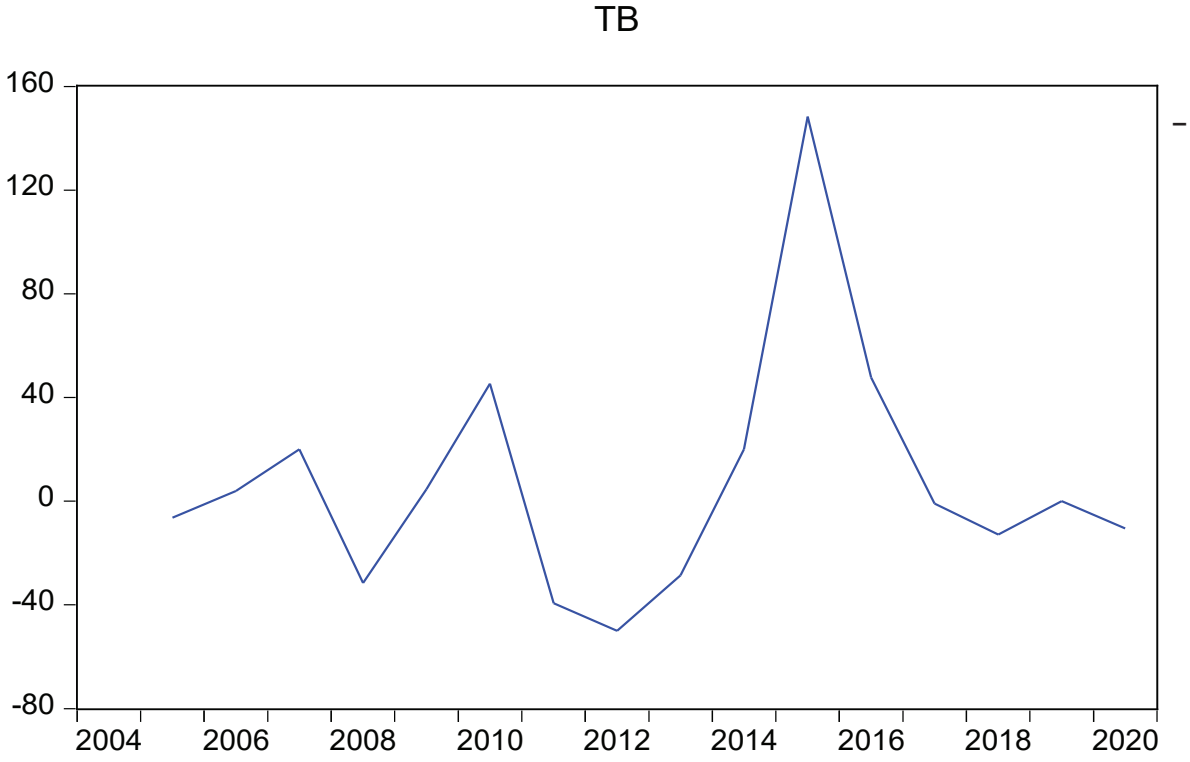

المصدر من عمل الباحثة اعتماداً على جدول (٢) .

وفيما يتعلق بالخدمات التجارية TS فقد ارتفعت من ٩٥,١٣ بليون دولار عام ٢٠٠٤ الى ١٣٨,٧٣ بليون دولار عام ٢٠٠٨ ثم ارتفع الى ١٣٣,٨٧ بليون دولار عام ٢٠١٢ والى ١٧٠,٥٧ بليون دولار عام ٢٠١٦ حتى وصلت الى ١٥٩,٧٩ بليون دولار عام ٢٠٢٠ والسبب في ذلك الارتفاع هو المرونة في تجارة التكنولوجيا والتغيرات في سلوك المستهلك في الاقتصادات الكبرى في العالم , وكما موضح في الشكل البياني الاتي:-

شكل (٦)

والتمثيل البياني لمعدل النمو السنوي للخدمات التجارية في اليابان للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

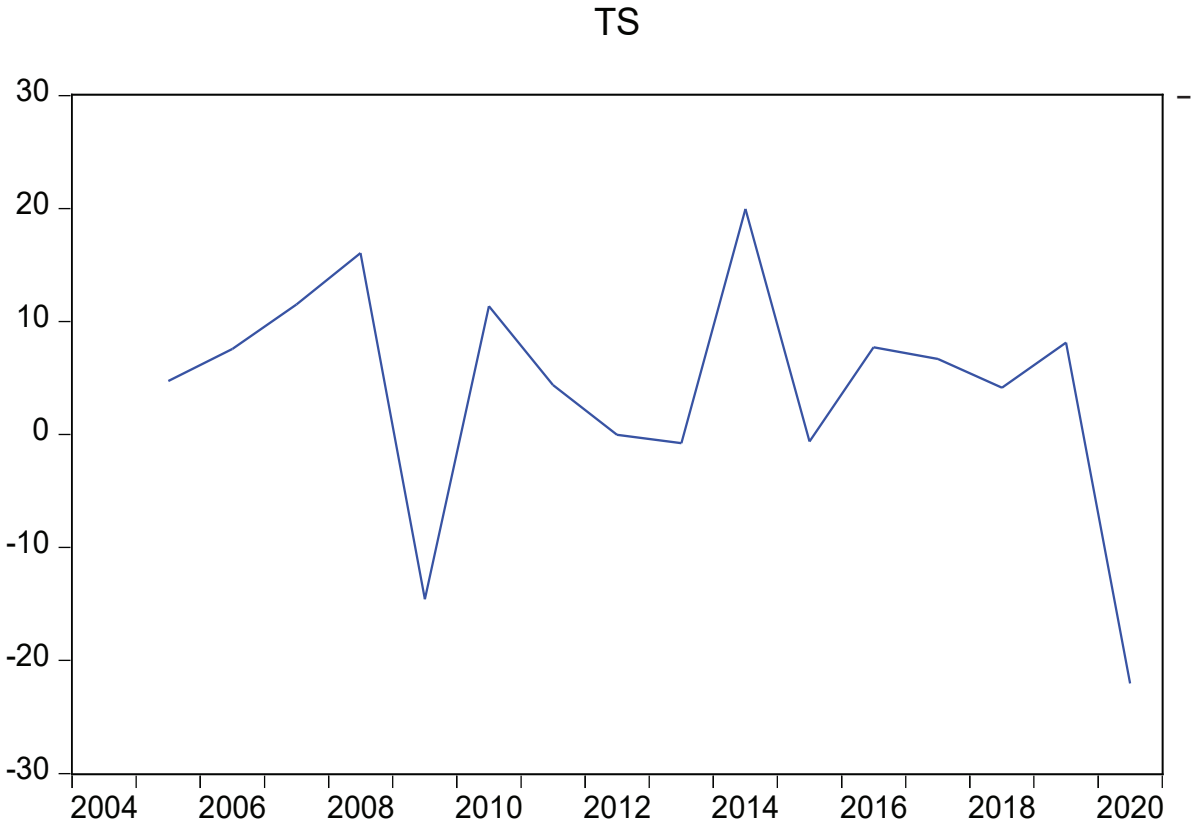

المصدر من عمل الباحثة اعتماداً على جدول (٢)

جدول (٢): بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في اليابان للمدة(٢٠٠٤- ٢٠٢٠) بالأسعار الجارية (بليون دولار امريكي)

السنوات	الصادرات EX	معدل النمو السنوي%	الاستيرادات MX	معدل النمو السنوي٪	السلع الغذائية GF	معدل النمو السنوي%	السلع التكنولوجية GT	معدل النمو السنوي%	الميزان التجاري TB	معدل النمو السنوي%	الخدمات التجارية TS	معدل النمو السنوي%
٢٠٠٤	٧٥٦,٣٤		٥٦٤,٤٥	=	٠	=	١٣٩	=	١٩٠	=	٩٥,١٣	=
٢٠٠٥	٨١٩,٤٨	٨,٣٤	٦٤١,٧٨	١٣,٧	٠	٠	١٣٨	-٠,٧١	١٧٨	-٦,٣١	٩٩,٦٣	٤,٧٣
٢٠٠٦	٩٠٠,٧٥	٩,٩١	٧١٥,٣٩	١١,٤٦	٠	٠	١٤٣	٣,٦٢	١٨٥	٣,٩٣	١٠٧,١٩	٧,٥٨
٢٠٠٧	١٠٠٠	١١,٠١	٧٧٨,٣٨	٨,٨٠	١٠	٠	١٣٣	-٧,٦٩	٢٣٣	٣٠	١١٩,٥٢	١١,٥٠
٢٠٠٨	١٠٨٠	٨	٩٢٧,٨٥	١٩,٢	١١	١٠	١٢٧	-٣,٧٨	١٥٢	-٣١,٥٣	١٣٨,٧٣	١٦,٠٧
٢٠٠٩	٨٤٤,٥١	-٢١,٨٠	٦٨٦,٤٣	-٢٦,٠١	٨	-٢٧,٢٧	١٠٢	-١٩,٦٨	١٥٩	٤,٦٠	١١٨,٤٩	-١٤,٥٨
٢٠١٠	١٠٧٠	٢٦,٧٠	٨٣٨,٥٤	٢٢,١٥	١١	٣٧,٥	١١٤	١١,٧	٢٣١	٤٥,٢٨	١٣١,٩٧	١١,٣٧
٢٠١١	١١٦٠	٨,٤١	١٠٣٠	٢١,٦٣	١٢	٩,٠٩	١٠٣٧	٨٠٩,٦٤	١٤٠	-٣٩,٣٩	١٣٧,٧٦	٤,٣٨

٢٠١٢	١١٤٠	-١,٧٣	١٠٧٠	٤,٩٠	١١	-٨,٣٣	٩٣٠	-١١,٢٨	٧٠	-٥٠	١٣٣,٨٧	-٠,٠٢
٢٠١٣	١٠٧٠	-٦,١٤	١٠٢٠	-٤,٦٧	١١	-٨,٣٣	٩٤١	٢,٢٨	٥٠	-٣٨,٥٧	١٣٢,٨٢	-٠,٧٨
٢٠١٤	١١٢٠	٤,٦٧	١٠٦٠	٣,٩٢	١١	٠	٨٧٥	-٧,٠١	٦٠	٢٠	١٥٩,٣٣	١٩,٩٥
٢٠١٥	١٠٣٠	-٨,٠٣	٨٨٠,٦٤	-١٦,٩٢	١١	٠	٨٩٦	٢,٤	١٤٩	١٤٨,٣٣	١٥٨,٣٣	-٠,٦٢
٢٠١٦	١٠٨٠	٤,٨٥	٨٦٠,٢٩	-٢,٣١	١٠	-٩,٠٩	٨٦٦	-٣,٣٤	٢٢٠	٤٧,٦٥	١٧٠,٥٧	٧,٧٣
٢٠١٧	١١٥٠	٦,٤٨	٩٣٢,١٨	٨,٣٥	١١	١٠	٩٨٨	١٤,٠٨	٢١٨	-٠,٩٠	١٨١,٩٩	٦,٦٩
٢٠١٨	١٢٣٠	٦,٩٥	١٠٤٠	١١,٦٥	١٢	٩,٠٩	٩٩٦	٠,٨٠	١٩٠	-١٢,٨٤	١٨٩,٥٣	٤,١٣
٢٠١٩	١٢٢٠	-٠,٨١	١٠٣٠	-٠,٩٦	١٢	٠	٩٨	-٩٩,٦١	١٩٠	٠	٣٠٤,٩٣	٨,١٢
٢٠٢٠	١٠٧٠	-١٢,٣٩	٩٠٠,١٧	-١٢,٦٠	١١	-٨,٣٣	٩٥٢	٨٧١,٤٣	١٧٠	-١٠,٥٢	١٥٩,٧٩	-٢٢,٠٢

- المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الاستنتاجات :

تم التوصل الى الاستنتاجات الاتية :-

١- يعد تنويع هيكل الصادرات من الامور الهامة التي تهدف السياسة الاقتصادية المثلى لبلدان العالم لتحقيقها لتأثيرها الفاعل في وضعية الميزان التجاري والتجارة الخارجية لتوليد العملة الصعبة .

٢- هناك اساليب عدة لتطوير الصادرات وتنميتها مثل سياسة الدعم والاعانات والسياسة الجمركية والسياسة التوجيهية والاستراتيجية وتشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية ألحيوية وخاصة الموجهة لأغراض التصدير

٣- يعد الميزان التجاري فقرة مهمة في ميزان المدفوعات وقناة مالية لتوليد العملات الاجنبية حيث ان تنويع هيكل الصادرات فيه يتأثر بعوامل عدة مثل سعر الصرف والنمو الاقتصادي وغيرها

٤- كان معدل نمو الخدمات التجارية ٢٢,٠٢-٪ الامر الذي يشير الى زيادة الاهمية النسبية للسلع التكنولوجية في الصادرات ،الامر الذي ينعكس على وضعية الميزان التجاري في اليابان .

٥- ان السلع التكنولوجية تنمو بمعدل اكبر من السلع الغذائية في اليابان حيث اتضح من خلال بيانات الجدول (٢) بارتفاع معدلات النمو للسلع التكنولوجية بشكل تدريجي عكس السلع الغذائية وهذا يشير الى ان اليابان دولة تتجه باتجاه سيطرة السلع التكنولوجية مقارنة بالسلع الغذائية.

التوصيات:-

توصي الباحثة بما يلي :-

١- ضرورة الاهتمام بتنويع هيكل الصادرات (exports- structure) , وتعددية السلع المصدّرة في الميزان التجاري , لتوليد العملة الصعبة التي تحتاجها بلدان العالم .

٢- بناء قاعدة انتاجية وصناعية كأساس للصناعة الاولى التحويلية حصراً , واعتماد منتجات ذات قدرة تنافسية عالية في السوق الدولية , مع وضع استراتيجية لحل اشكالية تنويع وتنمية الصادرات ومشاكل التصدير .

٣- تحليل واقع القطاعات الاقتصادية المتسمة بالاختلال ومن أهمها القطاع الصناعي التحويلي واعتماد سياسة تنموية فعّالة للحد من هشاشة القطاع الصناعي وباقي القطاعات

المصادر

اولاً- المصادر العربية

١- سامي خليل , الاقتصاد الدولي , دار النهضة العربية , ٢٠٠٧ .

٢- صالح طاهر الزرقان ,العوامل المالية والاقتصادية المؤثرة في عوائد الاسهم النظرية والتطبيق ,عمان , دار جليس الزمان, ٢٠٠٩ , الطبعة الاولى .

ثانياً- الرسائل و الأطاريح

١- احمد عبد الرزاق عبد الرضا البكري , الواقع الريعي وسياسات تنويع مصادر الدخل في العراق , اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الكوفة .

٢- احمد هاشم احمد الخطيب ، دراسة تحليلية لبنية التجارة الخارجية في اليمن مع التركيز على اساليب تنمية الصادرات ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠١.

٣- دوحة سلمى ، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري ، دراسة حالة الجزائر ، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية ، الجزائر ،٢٠١٤ .

٤- بو شعالة مليكة , اثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي , تخصص اقتصاد كمي , كلية العلو الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ,٢٠٢١ .

٥- ممدوح عطا الله فيحان , تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على هيكل الصادرات السلعية في الدول النامية , دراسة اقتصادية لحالتي المملكة الاردنية وجمهورية مصر العربية , رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية , مقدمة الى مجلس كلية الجامعة المستنصرية , قسم الاقتصاد, كلية الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية ٢٠٠٧.

٦- لا وين فاضل سليمان , اثر سعر صرف على الميزان التجاري في العراق , جامعة الشرق الاردني , معهد الدراسات العليا , كلية العلوم الاقتصادية والادارية , قسم الاقتصاد , ٢٠٢١ .

٧- سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداء لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات - دراسة واقع التمور في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد خيضر.

ثالثاً- البحوث والمجلات

١- علاء فاضل العامري , الاقتصاد الياباني في عهد الاحتلال الامريكي, كلية الآداب , الجامعة المستنصرية , مجلة الآداب ٢٠١٧, ملحق العدد ١٢١.

٢-حايد حميد والبشير عبد الكريم , دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر , مجلة اقتصاديات شمال افريقيا , ٢٠١٨ المجلد ١٤ , العدد ١٩ .

٣-عيسى محمد - الاساليب الحديثة لتنمية الصادرات ،سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية - العدد الخمسون ، السنة الخامسة ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، ٢٠٠٦ .

٤- قاسم حسين السعدي , الصراعات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها المستقبلية على الامن الدولي. كلية الآداب , جامعة بابل , مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ٢٠٢٠, العدد٥.

ثالثاً- الانترنيت

١- البنك الدولي.

رابعاً- المصادر الاجنبية

1 -Sajad Ahmad Bhat and javed Ahmad Bhat,impact of Exchange rate changes on the trade balance of lndia , Foreign trade Review no (56), 2021 in india.

Republic Of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Karbala
College Of Management and Economics
Department of Economics

Diversifying the structure of exports and its impact on the trade balance-experiments Confused countries with special reference to Iraq for the period (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

A letter submitted by the student

Noor Abdul Hussein Muhammad

To the Council of the College of Administration and Economics,
University of Karbala, which is part of the requirements for
obtaining a Master's degree in Economic Sciences

Supervising . DR

Prof. Dr. Munadhil Abbas Al-jowari

AH ١٤٤٥ AD ٢٠٢٣